Journal of Economics, Finance and Accounting Studies
مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية والمحاسبية
ISSN: 2709-0809
DOI: 10.32996/jefas
Journal Homepage: www.al-kindipublisher.com/index.php/jefas

أثر ابعاد الشمول المالي على تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة بالمصارف: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية

د. نسرين عمر رزق الله قمر، الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة كلية الاعمال، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية

تاريخ قبول البحث: 2023/02/01 **تاريخ نشر البحث: 2023/02/17** **المجلد: 6** **العدد: 1**

الملخص:
تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر وصول العملاء للخدمات المالية على تحسين جودة التقارير المالية و بيان كيف يمكن من خلال استخدام العملاء للخدمات المالية و جودة الخدمات المالية المقدمة من تحسين جودة القوائم الماليه المنشورة لتحقيق هذه الأهداف فقد قام الباحث باعداد استمارة موجهه لعينه من الموظفين العاملين بالمصارف السودانيه وقد بلغ عدد العينة التي تم توزيع الاستبيان عليها (30 فردا)، وبعد إجراء الدراسة الميدانيه توصل الباحث الى أثبات الفرضيات بالاضافة الى عدد من النتائج من أهمها أن من العوائق التى تحد الشمول المالي هو جهل فئه كبيره من المتعاميلن بأهميته ، وأن ارتفاع وتيره إستخدام الحسابات المصرفية دليل على دخول عدد كبير من شرائح وفئات المجتمع سوداني تحت مظله الشمول المالي و يعتبر الشمول المالي أداه رقابية حكومية تعمل على التحكم بالحسابات المصرفية وحمايه المتعاملين وبما أن هناك تأثير على الشمول المالي فأن ذلك يعني تحسين جودة التقارير المالية ، كما قد أوصى الباحث بعدد من التوصيات من أهمها أنه يجب التوعية بأهمية الشمول المالي وكيف يمكن من خلاله عمل رقابة على المستثمرين لدى البنوك مما يشجع المتعاملين على الدخول ضمن مظله الشمول المالي و العمل على تعريف المصارف بأهمية تحسين جودة تقارير المالية وكيف يؤدي ذلك الى زيادة الستثمرين والمتعاملين مع المصارف و زيادة الجهود المبذولة في إحداث الشمول المالي في البيئة المصرفية السودانية والعمل على تعزيز ثقتهم بالقطاع المصرفي، وأخيرآعلى البنوك توفير خدمات خاصة وذلك لذوي الدخول المحدودة والاستعانة بتجارب الاقليمية في ذلك .

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي ، جودة التقارير الماليه ، تحسين جودة التقارير الماليه

The Impact of Financial Inclusion Dimensions on Improving the Quality of Financial Reports Published by Banks: A Field Study on a Sample of Sudanese Banks

Nissreen Omer RezgAllah Gamer, Assistant Professor, Al-Baha University, Saudi Arabia

Corresponding Author: Nissreen Omer RezgAllah Gamer, **E-mail**: nissreenbdos@gmail.com

ACCEPTED: 01 February 2023 **PUBLISHED:** 17 February 2023 **DOI:** 10.32996/jefas.2023.6.1.9

Abstract
This study aims to investigate the impact of customers' access to financial services on improving the quality of financial reports. It also explores how customer utilization of financial services and the quality of services provided enhance the quality of published financial statements. A questionnaire was directed at a sample of employees working in Sudanese banks, with a total of 30 respondents. After conducting the field study, the researcher confirmed the hypotheses and obtained several key findings. Notably, a significant obstacle to financial inclusion is the lack of awareness regarding its importance among a large segment of clients. Additionally, the high frequency of bank account usage indicates that many Sudanese society members are under the umbrella of financial inclusion. Financial inclusion is a governmental regulatory tool that controls bank accounts and

safeguards clients. Given its impact on financial inclusion, improving the quality of financial reports becomes crucial. The researcher recommends several actions, including raising awareness about financial inclusion and using it to monitor investors within banks. This encourages clients to participate in financial inclusion. Furthermore, banks should emphasize the importance of enhancing financial reporting quality, as it leads to increased investment and engagement with financial institutions. Efforts to establish financial inclusion in the Sudanese banking environment should be intensified, bolstering confidence in the banking sector. Finally, banks should provide specialized services for individuals with limited income and seek help from regional experiences.

Keywords: Financial inclusion, Quality of financial reports, Improving the quality of financial reports.

مقدمة:

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الجديدة والمهمة التي طرحت في الاونه الأخيرة بعد الازمة المالية التي إجتاحت العالم في عام 2008، وقد زاد إهتمام المؤسسات المالية الدولية والنقدية بموضوع الشمول المالي بغرض بناء وتعزيز الإمكانيات ، وقد عرف البنك الدولي الاشتمال المالي علي أنه عبارة عن وصول الشركات والأفراد إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة والتي تقابل احتياجاتهم مثل المعاملات، والمدفوعات والايداع والائتمان والادخار وتوصيلها للمستفيدين بشكل مسؤول ومستدام، وتعكف مجموعة البنك الدولي حاليا على توسيع نطاق الخدمات المالية والاستشارية والدعم الفني للمساعدة في الوصول الى عدد كبير من الأشخاص، والشمول المالي هو أن بمعنى أخر ان تتضمن الخدمات الماليه المقدمة من قبل المصارف فئات محددة من المدخرين أو محدودي الدخل الذين لا يتعاملون مع البنوك من خلال توفير خدمات خاصة لهم الأمر الذي يجعل التعاملات الماليه لهذه الفئة من المجتمع تحت الرقابة الرسمية التى تحميهم من التلاعبات التي قد يقعون بها نتيجة جهلهم بالخدمات الماليه والمعلومات المالية ، دائماً مايشار الي نتائج الاعمال لأي منشأة خلال فترة ماليه معينة بالتقارير المالية والتى يتم نشرها بعد أن يتم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة الدوليه الخاصة بإعداد التقارير المالية وهي تلك التقارير التى تحتوي علي المعلومات اللازمة عن الموقف المالي للمنشأة ومركزها المالي ودوران النقدية ونتائج أعمالها من ربح أو خسارة وهذا التقارير تحتوي على المعلومات التى تمكن المتعاملين والمستخدمين لها من اتخاذ قراراتهم المختلفة وسواء كانوا أولئك المستخدمين مستثمرين أو المقرضين أو حتى الحكومة الخ من المستخدمين أي بمعنى أخر فأن المعلومات التي تمكن المستخدمين من ترشيد قراراتهم تتخذ منها وهذا يذهب الى وجوب أن تتمتع هذه التقارير بدرجة عالية من الدقة والموثوقية والوضوح بالإضافة الى إفصاحها عن جميع المعلومات التى تنص عليها المعايير المحاسبية لإعداد التقارير فيما يعرف بجودة التقارير المالية المنشورة وهذا لايتوقف عند نقطة معينة بل تستمر المنشأة في متابعه تحسين جودة هذه التقارير لتحقق الفائدة أو الهدف العام لها والمتمثل في خدمة المستخدمين لها وبذلك فأنه الشمول المالي بأبعاده المختلفة يشترك مع التقارير المالية المنشوره في هدفها العام وبما أن المصارف تسعى الى تحسين جودة تقاريرها وبالتالي لابد من تأثير لإبعاد الشمول المالي على تحسين جودة التقارير المالية المنشوره .

الإطار المنهجي

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكله الدراسه في جودة التقارير الماليه المنشوره في المصاريف وكيف يمكن تحسين هذه الجودة بالشكل الذي يخدم المستخدمين لها مما يمكنهم من إتخاذ قرارات ماليه على قدر عالي من الدقة ، أن الهدف الرئيسي لشمول المالي هو أن تشمل الخدمات الماليه المقدمة من قبل المصارف جميع شرائح المجتمعات وذوي المدخولات والمدخرات وبتالي فهو ومن خلال ابعادة يسعى الى توفير معلومات ماليه تصل الى المستخدمين تساعدهم بما يمكنهم من الدخول تحت مظلته وهذه المعلومات لابد ان تتمتع بجودة عالية بل وتحسينها المستمر لترقى لمستوى خدمة المستخدمين وبما أن هذا المعلومات هي ماليه بضروره وتظهر في القوائم الماليه المنشوره كان لابد أن يؤثر الشمول المالي على التقارير المالية المنشوره ، وعليه يمكن صياغة مشكله الدراسة في السؤال التالي :

ما هو أثر ابعاد الشمول المالي على تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة بالمصارف.

ونستنتج من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يؤثر وصول الخدمات المالية للعملاء على تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة بالمصارف السودانية ؟
2. كيف يمكن استخدام العملاء للخدمات المالية من تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة بالمصارف السودانية ؟
3. هل الخدمات المالية المقدمة للعملاء تعمل على تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة بالمصارف السودانية ؟

أهمية الدراسة:

أن أهمية الدراسة تعزى الى كونها تشير الى الأداه الرقابيه التى من خلالها تسعى المنظمات والدول الى إدخال جميع فئات المجتمع في التعاملات الماليه للمصارف وهي الشمول المالي مع الأداة التى من خلالها يقدم الشمول المالي المعلومات اللازمة والتى تحتاجها هذه الفئات وهي على درجه عالية من الدقة والموثوقيه فيما يعرف بجودة التقارير المالية المنشوره في المصارف بالإضافة الى تحديد تأثيره من خلال إبعاده على التحسين لهذه الجودة ، ويمكن تصنيف الأهميه الخاصة بالدراسه على وجه التحديد الى أهميه علمية وعمليه يتمثلان كما يلي:

أولاً: الأهمية العلمية:

1. المساهمة في إبراز ابعاد الشمول المالي كوسيلة لتحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة بالمصارف.
2. ندرة الدراسات التطبيقية التي أجريت في مجال الشمول المالي على حد علم الباحث.
3. ابراز الشمول المالي كأحد الادوات الرقابية الرسمية على حركه التعاملات المالية

ثانياً: الأهمية العملية:

1. تحقيق عوائد كبيرة تساهم في تنمية المصارف في شتى المجالات.
2. المساعدة في تقديم أساس عملي للشمول المالي بالمصارف يسهم في تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة بالمصارف.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدارسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1. إيضاح أثر وصول العملاء للخدمات المالية على تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة بالمصارف السودانية .
2. بيان كيف يمكن من خلال استخدام العملاء للخدمات المالية تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة بالمصارف السودانية .
3. إيضاح كيف يمكن أن تؤثر جودة الخدمات المالية المقدمة للعملاءعلى تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة بالمصارف السودانية .

فرضيات الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها تم إختبار الفرضيات التاليه :

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين الوصول للخدمات المالية للعملاء و تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة بالمصارف.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استخدام العملاء للخدمات المالية و تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة بالمصارف.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين جودة الخدمات المالية المقدمة للعملاء و تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة بالمصارف.

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المناهج التالية:

1. المنهج الاستنباطي: لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات.
2. المنهج التاريخي: لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث.
3. المنهج الوصفي: بإستخدام أسلوب دراسة الحالة لمعرفة أثر ابعاد الشمول المالي على تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة بالمصارف .

حدود الدراسة

1. الحدود المكانية: المصارف السودانية .
2. الحدود الزمانية : 2024م.
3. **.** الحدود البشرية : الموظفين العاملين في المصارف السودانية **.**

أدوات الدراسة :

1. البيانات الأولية: عن طريق الملاحظة والمقابلات الشخصية والإستبانة.

2. البيانات الثانوية: عن طريق الكتب والرسائل الجامعية والدوريات العربية والأجنبية والأوراق العلمية من المؤتمرات وورش العمل والتقارير والسجلات والمستندات الرسمية من الجهات ذات الصلة .

هيكل الدراسة :

تتكون هذه الدراسة من المقدمة التى تتناول الإطار المنهجي للدراسة بلإضافة الى الدراسات السابقة وأربعه محاور رئيسية المحور الأول يتناول الشمول المالي ، المحور الثاني تحسين جودة التقارير الماليه المنشوره المحور الثالث الدراسة الميدانية وأخيراً الخاتمة والتى تتثمل في نتائج وتوصيات الدراسة ثم ترد قائمة بالمراجع .

نموذج الدراسة

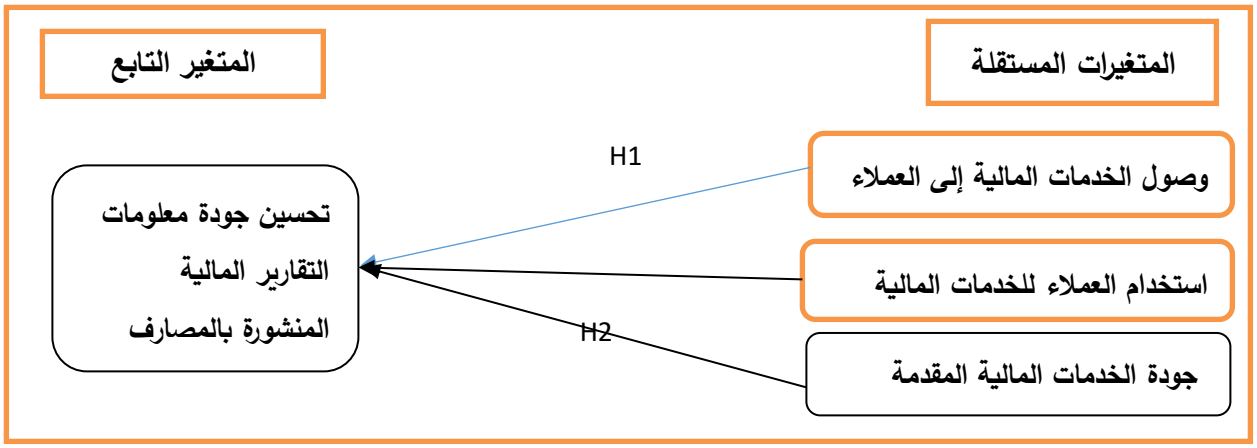

المصدر: إعداد الباحثة، 2023.

متغيرات الدراسة:

الشمول المالي : العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة .

تحسين جودة التقارير الماليه المنشورة : تحسين مستوى دقه ووضوح وشفافيه وموثوقيه المعلومات الوارده في التقارير الماليه المنشورة .

الدراسات السابقة :

تم تصنيف الدراسات السابقة الى محورين أساسين ، المحور الأول الدراسات السابقة التي تتناول الشمول المالي بأبعاده والمحور الثاني يتناول الدراسات السابقة الخاصة جوده التقارير المالية وتحسينها ، والتى ترد كما يلي :

المحور الأول : الشمول المالي

دراسة : (Kunt & Klapper, 2013)[1]:

قاست هذه الدراسة مستوى استخدام الأفراد البالغين فى 148 دولة لما يقدمه الشمول المالى من خدمات مالية مثل الادخار والقروض وأنظمة الدفع، وقد توصلت الدراسة إلى أن % 50 من الأفراد البالغين يمتلكون حسابات فى المؤسسات المالية الرسمية، وأن استخدام هؤلاء البالغين للخدمات المالية تتفاوت طبقاً لتطور وتقدم الدولة، أما عزوف الآخرين عن إمتلاك حسابات مالية فيرجع إلى العديد من الأسباب أهمها : ارتفاع التكلفة وبعد المسافات الإجراءات المعقدة لتقديم وإنهاء التعامل فى الخدمات المصرفية، الدراسة السابقة أشتملت الافراد الذي يستطعون تكوين مدخرات ماليه وهل هذه المدخولات ضمن هي ضمن مظله الشمول المالي أم لا وقد اسباب عزوفهم عن إبتعادهم عن الشمول المالي وفي رأي الباحث فأن هذه المشكله يمكن حلها عن طريق إستخدام الشمول المالي من خلال بعد الوصول الى المتعاملين وهذا مايتم تناوله من خلال الدراسه الحاليه بالإضافة الى تأثير الشمول المالي بإبعاده على التقارير الماليه المنشوره وذلك في المصارف السودانيه .

دراسه : (Mehrotra & Yetman2015)[2]:

أهتمت الدراسه بمجموعة المنافع المترتبة على زيادة مستوى الشمول المالى بواسطة البنوك المركزية فى دولة الفلبين، وذلك فى عام 2015م ، وقد توصلت الدراسة إلى أن انتشار مستوى الشمول المالى يساعد على سهولة البيع و الشراء ، واستقرار السياسة النقدية والمحافظة على استقرارها ، الدراسه السابقة أختلفت عن الدراسه الحاليه في أن الدراسه الميدانيه تتم في السودان بالاضافة الى تدرسه مدى أثر الشمول على التقرير الماليه المنشوره .

[1] Chikalipah,S.(2017).What determines financial inclusion in Sub-Saharan Africa?. *African Journal of Economic and Management Studies,*8(1),8-18, https://doi.org/10.1108/AJEMS-01-2016-0007.

[2] Mehrotra, A. N., & Yetman, J. Financial inclusion-issues for central banks. *BIS Quarterly Review*, 83-96, (2015).

دراسة : (Chikalipah, 2017) [3] :

سعت هذه الدراسة الى التعرف على المعوقات الرئيسية للشمول المالى فى إفريقيا، حيث تم استخدام بيانات البنك الدولى لعام 2014 م بالتطبيق على 20 دولة من منطقة الصحراء الكبرى، وتوصلت الدراسة إلى أن الأمية هى المعوق الرئيسى للشمول المالى فى منطقة الصحراء الكبرى، كما توفر النتائج معلومات يمكن أن تستخدمها المؤسسات الحكومية والمنظمات الإنمائية الدولية من أجل تسريع وتعزيز إستراتيجات الشمول المالى بين هذه الدول ، بالإضافة إلى أنها تقدم دليلاً واضحاً على أن تعزيز مستويات المعرفة والكتابة فى بلد ما يمكن أن يساهم بشكل كبير فى بناء مجتمعات شاملة مالياً، أهتمت الدراسة السابقة بالمعوقات الرئيسية التى تحد من إستخدام الشمول المالي في دول في إفريقيا خصوصا في الدول الصحراء الكبرى في حين أن الدراسه الحاليه تدرس الشمول المالي وتأثيره على القوائم الماليه المنشوره في السودان ومن ضمن ذلك تحدد المعوقات التى تحد من تطبيق الشمول المالي في المصارف السودانية .

المحور الثاني : تحسين جودة التقارير الماليه

دراسة : (Alsagli and Mizdrakovic, 2016)[4]

ركزت هذه الدراسة على إدراك مراقبي الحسابات لجودة التقرير المالى مقاسة بملاءمة المعلومات الواردة بالتقرير الماليه وتمثيلها العادل بالإضافة إلى قابليتها للفهم فى القطاع المصرفى الليبى ، وقد قامت الدراسة بقياس ملاءمة المعلومات الواردة بالتقرير المالى من خلال إفصاح البنوك عن معلومات تساعد على التنبؤ بالمستقبل ومعلومات عن الفرص والمخاطر والقيمة العادلة للبنوك، كما قامت بقياس التمثيل العادل للمعلومات الواردة بالتقرير المالى من خلال توافر معلومات تتصف بالخلو من الخطأ والحيادية والاكتمال ، توصلت هذه الدراسة إلى ارتفاع جودة التقرير المالى فى القطاع المصرفى الليبى من وجهة نظرمراقبي الحسابات بالإضافة الى توافر خاصيتى التمثيل العادل والقابلية للفهم فى المعلومات الواردة بالتقرير المالى مما يؤثر إيجابياً وجوهرياً على جودة التقرير المالى وبرغم إيجابية العلاقة بين ملاءمة المعلومات الواردة بالتقرير المالى وجودة التقرير المالى إلا أنها لم تكن علاقة معنوية ، يرى هذا الباحث أن هذه الدراسة ان مراقبي الحسابات يرون جودة القوائم المالية تتمثل بملائمة المعلومات التى تحويها من حيث تحقيقها لإهداف مستخدمي القوائم المالية وعداله هذه القوائم الماليه بالإضافة الى تمثلها للموضوعيه بالإضافة الى ماسبق فأن الدراسه السابقة تناولت جودة التقارير المالية دون التطرق الى تحسينها وقد قاست دراسه جودة التقارير الماليه من خلال ملائمة المعلومات الوارد فيه بالمصارف الليبيه بينما يتناول الباحث تحسين هذه الجودة من خلال الشمول المالي بإبعادة ولك في المصارف السودانية .

دراسة : الشامي (2009م)[5] :

هدفت الدراسة الى قياس أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية العاملة في اليمن، من خلال قياس اثر الخصائص الاساسية ومكوناتها كخاصية القابلية للفهم، خاصية الأفادة، الملائمة، والموثوقية على جودة التقارير المالية، ومن خلال قياس أثر الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية كخاصية الاتساق(الثبات)والقابلية للمقارنة على جودة التقارير المالية، كون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية العاملة في اليمن اما عينة الدراسة شملت المدراء الماليين والمدققين الداخليين والمحاسبين والبالغ عددهم (60) وتوصلت هذه الدراسة الى عدد من النتائج ومن أهمها ان هناك تأثيراً عاليًا للخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية وبنسبة (50%) واظهرت النتائج ان الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية تؤثر على جودة التقارير المالية وبنسبة(55%) واوصت الدراسة الى ضرورة قيام البنوك التجارية بزيادة الاهتمام باستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، تناولت الدراسة السابقة أثر خصائص الأساسية للمعلومات المحاسبيه على جودة التقارير الماليه ومن خلال دراسه الباحث لدراسة السابقة فقد تناول الباحث في متنها تحسين جودة التقارير الماليه ، وهذه الدراسه تناولت البنوك التجاريه في اليمن في حين أن الدراسة الحاليه تتناول دور الشمول في تحسين جودة التقارير الماليه في البنوك السودانيه .

دراسة : (Gras-Gil et.al,2012)[6]

تهدف الدراسة الى إجراء اختبار للعلاقة بين وظيفة التدقيق الداخلي في الشركة وجودة التقارير المالية ، وأوضحت الدراسة ان كثير من الجهات المحلية والدولية اكدت على اهمية وظيفة التدقيق الداخلي في ضمان جودة التقارير المالية ، واعتمدت الدراسة على الاستبانة كوسيلة يتم من خلالها جمع المعلومات من مديري التدقيق الداخلي وتحليلها في المصارف الاسبانية ، وتوصلت الدراسة الى أن البنوك التي تكون تقاريرها المالية ذات جودة عالية هي بنوك يتميز فيها المدققين الداخليين والخارجيين بدرجة تعاون عالية فيما بينهم من خلال إجراء عملية التدقيق السنوية ، هدفت

[3] Chikalipah,S.(2017).What determines financial inclusion in Sub-Saharan Africa?. *African Journal of Economic and Management Studies,*8(1),8-18, https://doi.org/10.1108/AJEMS-01-2016-0007.

[4] Alsagli, R. and Mizdrakovic, V., "The Auditors Perception on the Quality of Financial Reporting in Libyan Banks", *International Journal of Applied Research*, Vol. 2, Issue 5, pp. 331-334, 2016.

[5] الشامي، اكرم يحيى علي، اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية– للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية(.رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، عمان، الاردن، 2009 .

[6] Gras-Gil, E., Marin-Hernandez, S., & Garcia-Perez de Lema, D .*Internal audit and financial reporting in the Spanish banking industry Managerial Auditing Journal*, 27(8), 728-753, . (2012)

الدراسه السابقة الى دراسه مدى تأثير التدقيق الداخلي على جودة التقارير المالية في حين أن الدراسة الحاليه تتناول تأثير الشمول المالي على تحسين جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية .

المحور الأول : الإطار النظري للشمول المالي :

يمكن النظر الى الشمول المالي علي انه يستهدف على وجه الخصوص الفئات التى لا تتمتع بالخدمات والمنتجات المالية بهدف ضمها ودمجها الاجتماعي والاقتصادي أي أنه موجه لخدمه الفئة التى تعد خارج إطار الخدمات والمنتجات المالية المقدمة للعملاء من الفئات الأخرى وهذا يعني وجود جزء من الأموال والموارد المالية خارج الهيكل الرسمي المالي لدولة وهذه الخدمات والمنتجات تتمثل في الحسابات المصرفية المختلفة مثل (حسابات التوفير ، الحسابات الجارية...الخ) خدمات الدفع والتمويل والتأمين والتمويل والأتمان المقدمة من المؤسسات المالية المختلفة بالإضافة الى القروض والإيداع ونظام الدفع والمعاشات والتعليم المالي وألية حمايه العملاء (أي الرقابة المباشره من المؤسسات المالية الحكومية المالية الرسمية) أي أن هذه الخدمات توفر إمكانية أن تتم جميع المعاملات من خلال البنوك دون التعامل المباشر بين العملاء ، وبناءً على ماسبق تم تعريف الشمول المالي من قبل المنظمة الدولية (OECD) وشبكة التثقيف المالي (INFE) على أنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الوفاء المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي [7] ، أن هناك وكما هو مشار مسبقاً ان الهدف الأساسي للشمول المالي هو ضم الفئات التى تعتبر خارج الهيكل المالي بما يضمن لها الوفاء المالي ، كما عرفة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بأنه إتاحة كافة الخدمات المالية وإستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة بأسعار تنافسي، .كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض منهم إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف، وتعتمد في غالب الأحيان أسعار مرتفعة ، كما تم تعريفه من قبل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) (والتى هي عباره عن شراكة عالمية من 34 منظمة تسعى إلى تعزيز الشمول المالي الرائدة ، هدفها تطوير حلول مبتكرة من خلال البحوث العملية والمشاركة الفعالة مع مقدمي الخدمات المالية، وصانعي السياسات، والممولين لتمكين النهج على نطاق واسع .يقع في البنك الدولي وتجمع بين نهج عملي لتطوير السوق المسؤولة ومنصة الدعوة القائمة على الأدلة لزيادة فرص الحصول على الخدمات المالية للفئات الفقيرة لتحسين حياتهم) على أنه الحالة التى يتاح فيها لجميع البالغيين في سن العمل الوصول إلى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية، من ثم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية إلى العملاء على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بما يساعد على إتاحة خدمات مالية للعملاء المستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم [8] ، وقد تم تعريف الشمول المالي من قبل جمعية صناعة أجهزه الصراف الألي على أنه عملية تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية مثل الإئتمان والودائع والمعاشات التقاعدية والتأمين والاستثمار والتأجير، من خلال تقريب المسافة بين مقدمى الخدمة المصرفية وبين العملاء المحتملين، واستخدامها بسهولة على أن يتم تقديم هذه الخدمات بتكلفة منخفضة وسعر فائدة [9]، وبناء على ماسبق يمكن تعريف الشمول المالي على أنه العملية التى يتم من خلالها تضمين فئات المجتمع من محدودي الدخل وغير المستفدين من الخدمات والمنتجات المالية المختلفة المقدمة وبشكل الذي يحقق أهداف تتمثل في إستفادة تلك الفئات من هذه الخدمات وتحقيق الرفاه الإجتماعي والاقتصادي لهم بلإضافة الى تحقيق العدالة الإجتماعية ، من ناحية أخرى فأن المورد المالي المتوفر لدى هذه الفئات وعدم تغطية من خلال المظله الاقتصادية الرقابيه الحكومية قد يعرضهم الى مخاطر الاحتيال أو عدم الإستغلال الأمثل لها .

أهمية الشمول المالي :

يلعب الشمول المالي دور إقتصادي كبير في المجتمعات الإقتصادية التى تقوم بتطبيقه وذلك من خلال مايلي :

1- **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:**

يوجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على سواق العمل، كما يسهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع الغير الرسمي إلى القطاع الرسمي (يرى الباحث أن أدماج فئة جديدة من المتعاملين الى الهيكل المالي ذلك يؤدي بضروره الى سهوله إحتساب الناتج الإجمالي القومي الإقتصادي وذلك من خلال سهوله الوصول الى المعلومات الماليه ذات التأثير) .

2- **تعزيز استقرار النظام المالي:**

إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات،

[7] مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صند وق النقذ العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالية في الدول العربيه ،2015م ،ص3 .

[8] CGAP, «Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the Poor», 2011.

[9] ATM Industry Association (2017)

كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

(يرى الباحث أن الشمول المالي له تأثير ذا بعد إجتماعي حيث أن هذه المدخرات والتعاملات ستكون تحت رقابه الحكومه الاقتصاديه بما سيحقق رقابه على مصادر الدخل والقدرة الانفاقيه والأوجه المشروعه وغير المشروعه للإنفاق) .

3- **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:**

أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية (يرى الباحث أن الحسابات المختلفة التى يمتلكه الأفراد هي النواه الاساسية للاستثمار ومن خلال الشمول الماليه والحملات التثقيفه سوف يستطيع المتعاملين من الفئات المختلفه الاستثمار في هذه الأموال وتجدر الأشاره الى أن راس المال يعتبر من الموارد النادره والتى لابد من إستثمارها بالصوره الملائمة والتى تحقق الاستفادة المثلى منها) .

4- **أتمتة النظام المالي:**

يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين، إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستنشأ فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي[10](أن التطور التكنولوجي الكبير في الوقت الحالي ودخول أغلب القطاعات في نظام الأتمته والميزات التي يحققها من تخفيض للوقت والجهد قد يمثل ميزه كبيره للمتعاملين قد تدفعهم الى اللجؤ الى دخول تحت مظله الشمول الماليه هذا من ناحية ومن ناحيه أخرى فأنها تسعى الى تخفيض تكلفة الاحتفاظ والاستثمار في مدخولتها حيث ان النظام المالي الشامل المئتمت يضمن لها هذه المزيه).

أبعاد الشمول المالي:

تختلف الأبعاد الموضوعة للشمول المالي بإختلاف الجهه التى وضعتها ووجها نظرها في هذه الأبعاد بالإضافة الى الأهداف التى تضعها للشمول المالي ، فقد وضعت مجموعة العشرين مؤشرات الشمول المالي الأساسية المتقدمة من الشراكة العالمية للشمول المالية (GPFI) ، والتى تتناول ثلاث أبعاد رئيسية هي :

ا. الوصول إلى الخدمات المالية:

يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، تطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي (مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية الفروع وأجهزة الصراف الآلي ... الخ) يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية .

ب . استخدام الخدمات المالية

يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ول تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام و تواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة[11] ، هناك عدد من المؤشرات التى تستخدم لقياس إبعاد الشمول المالي ويمكن إجمالها في الجدول التالي :

مؤشرات قياس إبعاد الشمول المالي

الأبعاد	المؤشرات
الوصول إلى الخدمات المالية	- عدد نقاط الوصول إلى الخدمات - حسابات النقود الالكترونية. - مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة
استخدام الخدمات المالية	- البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي. - البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم

[10] معهد الدراسات المصرفية ، الشمول المالي، إضاءات :نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، السلسلة الثامنة العدد7 ، الكويت، فبراير 2016 ، ص 2

[11] Alliance for financial inclusion AFI, measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators, Malysia, 2013

	- البالغين حملة وثائق التأمين - عدد معاملات الدفع غير النقدية - عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. - ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية . - المحتفظين بحساب بنكي. - التحويلات - الشركات التي لديها حسابات رسمية ماليه . - الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية.
جودة الخدمات المالية	- المعرفة المالية - السلوك المالي - متطلبات الشفافية - حل النزاعات - تكاليف استخدام الخدمات المالية - العوائق الائتمانية

المصدر : (GPFI , 2016, G20 Basic Set of Financial Inclusion Indicators)

تجدر الإشارة الى أن هناك عدد من الشروط التى يجب أن تتوفر في هذه المؤشرات تتمثل فيما يلي :

1- **الفائدة والملاءمة :** اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي (أي أنه قد لايناسب المؤشر فئتين وبتالي فأن لابد من المراجعه الدائمة لهذه المؤشرات لتحديد مدى جدوها) .

2- **الاتساق :** ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.

3- **التوازن :** تناول الشمول المالي لجانبي العرض(الوصول للخدمات المالية) والطلب(الاستفادة من هذه الخدمات.)

4- **البراغماتية :**الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد (وفي هذا أشاره واضحة الى أحد الإبعاد الخاصه بالشمول المالي وهي الأئتمته) .

5- **المرونة :**ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة، ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول و بالتالي فان الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات و /أو استخدام مؤشرات بديلة(ويعد هذا السبب في تعدد المؤشرات الخاصة بالإبعاد حيث أنها تختلف بإختلاف المجتمع الذي تطبق فيه من حيث السياسه المالية والإقصادية بالإضافة الى مدى ثقافة ومعرفه الفئات المكونه للمجتمع بالاستفادات المختلفة والتى قد تحققها من خلال الدخول تحت مظله الشمول المالي) .

6- **الطموح :**قياس الشمول المالي بدقة، قد يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد ، مع ذلك من منطلق المرونة والبراغماتية يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية، على أن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق، عملا بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية [12] (بالإضافة الى ذلك فإن المؤشرات تختلف بإختلاف المرحلة التى يمر بها تطبيق الشمول المالي ومستوى التوعية الذي يتوفر لدى الفئات المختلفة للمجتمع) ، هناك بعض الإبعاد التي وضعها البنك الدولي للشمول المالي ومؤشراتها بإعتباره الجهه التى تعمل على تحقيق الرقابة المالية الدولية ووضع السياسات المالية والنقدية الدولية وتتمثل في مايلي :

أ - **استخدام الحسابات المصرفية :**

1- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى.

[12] Financial Inclusion Data Working Group (2011, p. 2) « Measuring Financial Inclusion: Core Set of Financial Inclusion Indicators », Alliance of Financial Inclusion.

2- الغرض من الحسابات(شخصية أو تجارية.)

3- عدد المعاملات(الإيداع والسحب.)

4- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية(مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك) .

أ- الإدخار :

1- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها) .

2- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة.

3- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالإدخار خلاف ذلك (على سبيل المثال، في المنزل) خلال 12 شهر الماضية .

ج – **الاقتراض :**

1- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.

2- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية(بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء) .

د – **المدفوعات :**

1- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر

الماضية.

2- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية.

3- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

هـ – التأمين :

1- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.

2- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم محاصيلهم ومواشيهم (ضد الكوارث الطبيعية) هطول الأمطار والعواصف) .

و - حدود بيانات البنك الدولي :

تجدر الاشارة إلى أن البيانات التي يوفرها البنك الدولي يمكن أن تكون ممثلة على مستوى الدول، بالتالي يمكن استغلالها للحصول على مؤشر عام للشمول المالي، لكنها لا تمكن من احتساب الشمول المالي حسب الفئات الاجتماعية والاقتصادية وذلك بسبب الضعف العددي للعينة ، إضافة إلى أن البيانات المتوفرة لا تمكن من الوقوف على معوقات النفاذ إلى الخدمات المالية(جانب الطلب)، كما أن هناك نقص بصفة عامة في البيانات بالنسبة لبعض الدول العربية (بالإضافة الى ذلك يرى الباحث أن جزء كبير من الأموال في بعض الدول العربيه خارج المظله المصرفية وبتالي فأنه من الصعوبه الوصول الى معلومات دقيقه عنها) .

ز- واقع الشمول المالي :

حسب المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية (FINDEX) الذي يعده البنك الدولي، حوالي 38 بالمائة من إجمالي السكان البالغين على مستوى العالم لا يصلون إلى الخدمات المالية الرسمية [13]

معوقات(محددات) تطبيق الشمول المالي :

أن تطبيق الشمول المالي يواجه عدد من التحديات والعوائق (خصيصاً في الدول العربية) يمكن إجمالها فيما يلي[14] :

1- ارتفاع مستويات الأمية المالية والتى يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة (يرى الباحث انه يمكن مواجهه هذا التحدي من خلال حملة توعيه لتوضيح أهمية وفوائد ومميزات الخدمات المصرفية) .

[13] Asli Demirgue – Kunt and Leora Klapper (2012, P. 3) « Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex) », The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation

[14] داغي ، بهناز على ، الشمول المالي :دولة قطر أنموذجاً ، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية ، الهيئه العالمية للتسويق الإسلامي بلندن ،المجلد الثاني ، العدد الأول ، 26-45 ص .

2- انخفاض مستوى الوعى المصرفى لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية (ويمكن مواجهه هذا التحدي أيضاً من خلال الحملات التوعويه) .

3- ارتفاع سعر الفائدة الذى يتراوح ما بين 17 - % 20 % مما يؤدى إلى عزوف البعض عن الإقتراض (يرى الباحث أن السعر الفائدة يجب أن يكون ملائم للفئة المصرفية المتعاملة حيث أن تعميم سعر فائدة قد يضر بالمتعاملين مما قد يؤدي الى العزوف عن إستخدام الخدمات المصرفية).

4- ارتفاع تكلفة إجراء المعاملات المالية سواء فى فتح حساب مصرفى أو التعامل مع الصراف الآلى (ATM) .

5- تدنى مستوى دخل بعض المواطنين بشكل لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية ، وبتالي فأنه يجب تحديد خدمات خاصة تستهدف محدودي الدخل مما يساعد على أدماجهم في النظام المصرفي .

6- انتشار ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمى (يرى الباحث أن التعامل في حدود خارجه عن مظله الشمول المالي يؤدي نشؤ إقتصاد أخر يتمثل في المؤسسات الأخر خارج أطر الرقابه مما قد يؤثر بحدوث إحتيال على المتعاملين)

7- ارتفاع نسبة البطالة وهو مايمثل عبء على الدول فى توظيف هؤلاء الشباب .

8- ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالى من أجل التعريف بالفوائد التى ستعود على المواطن والدولة فى حالة تطبيقه.

9- انخفاض مستوى ثقة العميل أو المواطن فى الخدمات المصرفية، وهنا يأتى دور الشمول المالى فى تحسينها وتعزيزها.

المحور الثاني : الإطار النظري للتقارير الماليه المنشوره :

تعد القوائم والتقارير المالية المنشوره من أهم الوسائل التي يتم من خلالها توصيل المعلومات الماليه التي يستطيع من خلالها المستخدمين (المستخدمين الداخلين والخارجيين) للقوائم والتقارير المالية من التعرف على المعلومات المالية والموقف المالي والاستثمارات الخاصه بالمصارف والتى تساعدهم على إتخاذ القرارات المالية ، بالاضافة الى ذاك تورد مجموعه من التوضيحات التي ترفق مع هذه التقارير المالية المنشورة والرسمية والتى تعد كما صنفها بعض الباحثين المحاسبين على إنها تقارير مالية ولكنها ليست رسمية مثل رسالة المدير العام أو الجداول المكملة والمرفقة بالتقارير المالية السنوية، منشور يتضمن معلومات عن تكوين الشركة، التقارير التي تم إعدادها وفق متطلبات الهيئات الحكومية، تنبؤات الإدارة، قوائم الآثار البيئية والاجتماعية ....وتقدم الشركة هذه المعلومات إما بناءً على متطلبات قانونية أو بناءً على رغبة المدراء بالإفصاح عن هذه المعلومات طواعية [15] ، وفي هذه الدراسة يركز الباحث على المستخدمين الخارجيين والذي يتضمون صغار المدخرين أو ذووي الدخل المحدود والذين يستهدفهم الشمول المالي لدخول تحت مظلته .

تعد التقارير المالية المنشورة للشركات وسيلة الافصاح الرئيسة التي يتم من خلالها الأفصاح للشركات واظهار نتائج اعمالها خلال الفترة المالية ومركزها المالي نهاية نفس الفترة ، حيث من المعروف ان جميع المستخدمين سواء كانوا داخليين او خارجيين يعتمدون وبدرجة كبيرة على هذه التقارير المالية عند اتخاذهم لقراراتهم المختلفة وبناء التوقعات المستقبلية حول مستقبل الشركات ونتائجها ، ولذلك تلعب هذه التقارير دور اساسي وجوهري في قرارات المستخدمين بكافة فئاتهم ، وتعد فئة المستثمرين اهم فئة من فئات المستخدمين للتقارير المالية ، ولذلك فقد انصبت جهود المنظمات المهنية والمعايير الصادرة عنها على التركيز على هذه الفئة من المستخدمين وذلك من منطلق ان قرارات هذه الفئة يكون لها اثر كبير في حركة ونشاط الاقتصاد بشكل عام [16]

المكونات الخاصة بالتقارير المالية :

1- ملخص التقرير :
ويقدم إضاءات عن أهم العناصر التي تعرض في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي مثل :المبيعات، الدخل من العمليات المستمرة، صافي الدخل، حصة السهم العادي
من الأرباح، حصة السهم من التوزيعات، المصروفات الرأسمالية .

2- رسالة إلى حملة الأسهم:
وتوجه من رئيس مجلس الإدارة أو من المدير العام وتعرض أهداف الشركة،
استراتيجتها ،إنجازتها ، وكذلك وصفاً عن منتجات الشركة، والتسهيلات التي تقدمها، والموظفين لديها ([17])

3- **تقرير الإدارة :** يغطي هذه التقرير ثلاثة جوانب أساسية وهامة تتعلق بدور
الإدارة ومسؤوليتها عن دقة القوائم المالية ونزاهتها وهي: سيولة الشركة، مصادرها التمويلية، ونتائج أعمالها، وتتمحور مسؤولية كل من مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي فيما يلي: المسؤولية الأساسية عن القوائم المالية والملاحظات المتعلقة بها، وتحديد نظام الرقابة الداخلية في الشركة وتقييمه، واعداد القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وأخيراً تقييم التدقيق ونقده والمراجعة التي
قام بها مدقق الحسابات وبنية لجنة التدقيق في هيئة المديرين ودورها
والهدف من هذه التقارير هو تعزيز :
أ- مسؤولية الإدارة العليا عن النظام المالي للشركة ونظام الرقابة .

[15] Keiso, Donald. E. 2010. Ibid,p4.

[16] حمد ، مجيد عبد زيد ، دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات (من وجهه نظر المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 12 ، العدد 4 ، قسم المحاسبة ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة الاقتصاد ، 2010م .

[17] Clyed p.Stickne. 2010, Financial Accounting An Introductions To Concepts, Methods ,and Uses,13.ed.,South-Western,Cengage Learning,USA, ,P 7.

ب- الدور المشترك لكل من مجلس الإدارة والمدراء والمدقق في إعداد القوائم المالية [18] .

4 - تقرير المدقق :

يعد هذا التقرير نتاجاً للمراجعة التي يقوم بها للقوائم المالية السنوية، والذي يبدي فيه رأيه بشأن مدى صدق وعدالة هذه القوائم في التعبير عن نتائج الشركة ومركزها المالي ، ويعتبر هذا التقرير أداة الاتصال أو الوسيلة التي يمكن للمساهمين وأصحاب المصلحة في الشركة من التعرف على أحوال الشركة، ومن الآليات الهامة للرقابة على أداء إدارة الشركة ، يعمل المدقق عند إعداده للتقرير على إتباع المعايير التقريرية التالية :

أ - يبين فيما إذا كانت القوائم المالية معدة وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً .

ب - يحدد المجالات التي ليس فيها اتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية.

ج – يفترض أن المعلومات التى تحتويها القوائم المالية كافية بشكل معقول إلا إذا نص التقارير على خلاف ذلك .

5- **البيانات المالية** :

بيان المركز المالي، بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل بيان التدفقات النقدية، بيان التغيرات في حقوق الملكية، والإيضاحات والجداول الإضافية، وتوفر الملاحظات

وصفاً توضحياً أو تفصيلياً للبنود المعروضة في البيانات أو القوائم ولمعلومات حول البنود غير المؤهلة للاعتراف في تلك البيانات.

أهداف التقارير المالية :

تسعى الشركات من خلال القوائم والتقارير الماليه المنشوره الى تحقيق عدد من الأهداف والتى قد حددتها (IASB) تتمثل فيما يلي[19] :

1- أن تقدم معلومات مالية مفيدة للمستثمرين الحاليين، والمحتملين، والمقرضين، والدائنين الآخرين، تساعدهم في اتخاذ قرارات شراء أو بيع أو امتلاك أدوات حق ملكية وأدوات دين وتقديم أو تسوية القروض والأشكال الأخرى من الائتمان، ويجب أن تكون مفهومة بالنسبة لأولئك الذين لديهم فهم معقول للنشاطات الاقتصادية، ولنشاطات الأعمال، والمحاسبة، ولديهم الرغبة والاستعداد لدراسة تلك المعلومات بجدية.

2- أن تقدم معلومات تساعد في التنبؤ بمبلغ وتوقيت وشكوك صافي التدفقات النقدية وتوقعاتها المستقبليه الواردة للشركة، وبالتالي تقييم احتمالات صافي التدفقات النقدية المستقبلية الواردة للشركة من خلال توفير معلومات حول موارد الشركة والمطالبات، وكيفية أداء مجلس الإدارة مسؤولياته بكفاءة وفاعلية لاستخدام موارد الشركة.

3- أن تقدم معلومات حول المركز المالي للشركة المعدة للتقرير، وهي معلومات حول الموارد الاقتصادية للشركة اولمطالبات في تلك الأصول، وتقدم أيضاً معلومات حول آثار المعاملات والأحداث الأخرى التي تغير من تلك الموارد والمطالبات فيها.

4- أن تقدم معلومات عن الأداء المالي للشركة خلال الدورة المالية، كونها تساعد متخذي القرار في فهم العائد الذي حققته الشركة على مواردها الاقتصادية، وتعبر المعلومات حول العائد المحقق عن حسن أداء الإدارة لمسؤوليتها نحو استخدام الموارد بكفاءة وفاعلية، كما تعد المعلومات حول تغير ومكونات العائد معلومات هامة في تقييم شكوك التدفقات النقدية المستقبلية.

5- أن تقدم معلومات عن التغيرات في الموارد الاقتصادية والمطالبات غير الناتجة عن الأداء المالي للشركة، والتي تعد ضرورية لإكساب المستخدمين فهماً كاملا لسبب التغير في الموارد الاقتصادية للشركة ومطالباتها ومدلولات تلك التغيرات على الأداء المالي مستقبلاً.

6- أن تقدم معلومات عن كيفية حصول الشركة على التدفقات النقدية وعن كيفية صرف تلك التدفقات بما في ذلك معلومات عن قروضها وتسديد الدين أو أرباح الأسهم النقدية أو التوزيعات الأخرى على المستثمرين الشركة، وعن عمليات الشركة وتقييم أنشطتاها التمويلية والاستثمارية، وتقييم سيولتها وملاءتها وتفسير المعلومات الأخرى عن الأداء المالي.

العوامل المؤثره على القوائم الماليه :

هناك عدد من العوامل التي تؤثر على القوائم والتقارير المالية المنشورة ، ويمكن إردها كما يلي :

[1] **معايير إعداد التقارير المالية** :تعرف على أنها مجموعة من المعايير المحاسبية الموثوقية والصادرة عن هيئات أو مجالس مكلفة بوضع المعايير (مثل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)) وتلتزم المنشأت بتطبيقها عند إعداد القوائم المالية ، وتبين كيفية جمع وعرض المعلومات ، وكذلك الإفصاح عن المعلومات المساعدة [20].

[2] **الإدارة** :يتحمل المدراء المسؤولية الأساسية في إعداد التقارير المالية العادلة والدقيقة، ومن المعلوم أن إطلاق الأحكام يعتبر ضرورياً عند تحديد الأرقام في القوائم المالية، وعلى الرغم من أن المعايير المحاسبية قللت من الاعتباطية وعدم الموضوعية في هذه الأحكام، إلا أنها لم تلغيها بشكل كامل، وتنجم ممارسة الأحكام الإدارية ، عن سببين :الأول أن المعايير المحاسبية عادة ما تسمح للمدراء بالاختيار بين الطرائق المحاسبية البديلة، ثانياً أن التقدير متضمن ضمن الأرقام المحاسبية،

ينشأ عن إطلاق الأحكام في المحاسبة المالية ما يسمى بحرية الاختيار الإداري

بشكل مثالي، ت حسن هذه الحرية في التصرف من المحتوى الاقتصادي للأرقام المحاسبية، وذلك بالسماح للمدراء بممارسة مهارتهم في التحكيم وايصالهم المعلومات الخاصة من خلال الخيارات المحاسبية والتقديرات ، مثال على ذلك (يمكن أن يخفض المدراء المسموحات على الديون المشكوك فيها اعتماداً على معلومات داخلية مثل تحسن الوضع المالي لأحد الزبائن الرئيسيين) ، إلا أ نه من الناحية العملية، ما يزال هنالك العديد من المدراء ممن يسيؤون استخدام هذه الحرية من خلال ما يعرف بإدارة الأرباح، والتي يمكن أن تقلل من المحتوى الاقتصادي للقوائم المالية وتقلل من الثقة في عملية التقارير، كذلك للمدراء تأثير غير مباشر على التقارير المالية، إذ يشكلون قوة توازن فيما يتعلق بطلبات المستفيدين في إعداد المعايير، فبينما يركز المستفيدون

[18] مرعي ، عبد الرحمن ، المحاسبة المتوسطة (1) ، جامعة دمشق ، ص66 .

[19] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية ، هدف التقارير المالية ذات الغرض العام وفائدتها وقيودها ، جمعية المجمع العربي للمحاسبيين القانونيين ، عمان ، الأردن ، مجموعة طلال أبو غزالة ، 2012م .

[20] www.accountingtools.com/definition-gaap

على فوائد المعيار الجديد أو الإفصاح، يركز المدراء على التكلفة ، وعادة ما يقوم المدراء بمعارضة المعيار الذي: يخفض الأرباح المعلن عنها، أو يزيد من تقلبات الأرباح أو يكشف عن معلومات تنافسية حول القطاع، المنتج، او الخطط [21].

آليات الإشراف والإلزام :تضمن هذه الآليات موثوقية وسلامة التقارير المالية، منها**:**

أ- **المدققين** :يجب أن يتم تدقيق كل القوائم المالية الصادرة عن الشركات العامة من قبل مدقق حسابات معتمد، ويعتبر التدقيق الخارجي تقنية هامة تساعد على ضمان جودة وموثوقية القوائم المالية.

ب- **حوكمة الشركات :**تعرف الحوكمة على أنها" النظام الذي تستخدمه الشركة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في الشركة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالشركة .

ج- **هيئة الأوراق المالية** :تلعب دوراً فعالا في رقابة وتنفيذ المعايير المحاسبية، إذ تملأ الشركات العامة النماذج المتعلقة بالقوائم المالية المدققة اوالصادرة عن هيئة الأوراق المالية ، تقوم الهيئات بالتحقق من هذه التقارير ومدى توافقها للمتطلبات القانونية بما فيها تطبيقها للمعايير المحاسبية، كما تفرض العديد من العقوبات ضد الشركات نتيجة خروقاتها المحاسبية، هذه الخروقات التي تتراوح من سوء تفسير المعيار إلى عمليات الاحتيال المحاسبي.

د- **الدعاوي القضائية** :نوع آخر من أنواع الرقابة على المدراء والمراجعين ، إذ يقدر مقدار الضرر المتعلق بالخروقات المحاسبية، والذي تم دفعه من قبل الشركات او المدراء او المراجعين في العقد الماضي بملايين الدولارات إن تهديد الدعاوى القضائية يؤثر على المدراء بدفعهم الى تبني ممارسات أكثر مسؤوليته لإعداد كل من الإفصاحات القانونية والاختيارية [22]

4 - **مصادر المعلومات البديلة :**كما تم الإشارة سابق آ تشكل القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للمستفيدين، إلا أنه تزداد المنافسة لهذه القوائم من قبل مصادر أخرى للمعلومات، منها**:**

- معلومات عن الاقتصاد، الصناعة، الشركة :يستخدم المستثمرون المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الكلي (معدلات الفائدة، معدل الصرف) ، والصناعة(بيانات مبيعات الصناعة،التغيرات في البيئة التنافسية) والمعلومات المتعلقة بالشركة(تغيرات الإدارة، تغيرات المدققين) ، وذلك لتحديث التنبؤات المستقبلية المتعلقة بالشركة، وقد تم مناقشة ذلك سابقاً .

ب- الإفصاحات الاختيارية: يساعد الإفصاح الاختياري كل من المستثمرين والشركات والاقتصاد، اذ يمكن المستثمر من اتخاذ القرار الأفضل المتعلق بتخصيص أو توزيع رأس المال، بينما يخفض تكاليف رأس المال للشركات وهذا بدوره يساع على رفع كفاءة الاقتصاد .

ج- وسطاء المعلومات :لهم دور هام ومتفرد في التقارير المالية .فمن جهة يمثلون مجموعة فاعلة ومؤهلة من المستفيدين، ومن ناحية أخرى يشكلون مصدراً هاماً من المصادر البديلة للمعلومات، لذلك عادة ما يستجيب واضعي المعايير لطلبات المحللين، وكذلك للتهديد الذي يشكلونه كمصدر منافس للمعلومات ، يهدف هؤلاء الوسطاء إلى تقديم معلومات مفيدة، تساعد على اتخاذ قرار الاستثمار أو الائتمان من خلال تقديم التنبؤات المستقبلية، والتوصيات، وتقارير البحث [23].

المبحث الرابع : الدراسة الميدانية :

أ- الاعتمادية :

للتأكد من درجة الاعتمادية تم اختبار أسئلة الاستبانة بالاعتماد على مقياس الاعتمادية وذلك لتأكد من أن الأسئلة المصاغة لإختبار فرضيات الدراسة صحيحة ومتناغمة مع الدراسة بالإضافة الى ثباتها حيث يوضح الجدول أدناه العبارات المكونة لمتغيرات الفرضية الاولى (0.79) , الفرضية الثانية (0.91) ، الفرضيه الثالثة (0.84)أدناه وهذا يدل على أن الفرضيات متوافقة وجيدة وصالحة لأختبار الفرضيات .

يوضح الجدول التالي معامل الاعتماديه (كرونباخ ألفا) لأجابات افراد العينة على عبارات أختبار الفرضيات

معامل الاعتماديه (كرونباخ ألفا) لأجابات افراد العينة على عبارات أختبار الفرضيات

المتغيرات	عدد العبارات	Cronbach's alpha
الفرضية الأولى	**5**	0.79
الفرضية الثانية	**5**	0.91
الفرضية الثالثة	**5**	0.84

[21] 5 K.R.Subramanyam.,Financial Statement Analysis, 10th.ed.,McGraw-Hill,New York, USA, P72, 2009

[22] Ananchotikul, Sudarat; Eichengreen, Barry . June 2009,Corporate governance reform in emerging markets: How much, why, and with what effects? Journal of the Japanese and International Economies, Volume 23, Issue 2.

[23] Wild, John .J, Financial Statement Analysis,10ed.,Mc Graw Hill,USA, , P75,

ب-التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة :

التحليل الوصفى لعبارات الفرضيات يتم حساب الانحراف المعياري لقياس التجانس فى الإجابات والوسط الحسابي لمعرفه إتجاة أراء عينة الدراسة (للتحقق من صحة المتغير) وذلك كما يلي :

يوضح الجدول

المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة:

اسم المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الفرضية الأولى	3	0.25
الفرضية الثانية	3.58	0.20
الفرضية الثالثة	4	0.28

ج: تحليل البيانات :

اختبار فرضيات الدراسة :

تم إختبار فرضيات الدراسة من خلال حساب قيمة إختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق بين إجابات المبحوثين على عبارات كل فرضية وبالتالي لإثبات أو نفي الفرضية يتم مقارنة دلالة مربع كاي مع مستوى الدلالة 5% ، فإذا كانت القيمة المحسوبة لمربع كاي مرتفعة ومستوى الدلالة أقل من 5% دل ذلك على عدم وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين .

الفرضية الاولى :

م	العبارة	مربع كآي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
1	أن تعدد نقاط الوصول إلى الخدمات يساعد على تحسين جودة التقارير الماليه	11.067[a]	3.87	0.900	4	**3**
2	الافصاح عن حسابات النقود الالكترونية يحسن من جودة التقارير الماليه المنشوره	13.400[b]	4.33	0.661	4	**2**
3	أن الترابط بين نقاط تقديم الخدمة الماليه يوفر توصيل التقارير الماليه المنشوره الى المستخدمين وتحسينها .	11.067[a]	3.80	0.997	4	**3**

يتضح من الجدول السابق الآتي :

1. الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية انحصرت بين (4.33) و(3.80)، وهذا الأوساط جميعها تتراوح في قيمة الوزنان الفرضين(أوافق) و(محايد) ، وبما أن الوسط الحسابي للفرضية ككل (4)نرجح الوزن النسبي لموافق وبتالي فأن المبحوثين موافقين على ما جاء في عبارات الفرضية الأولى .
2. اما الانحراف المعياري لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية لانحصر بين (0.997) و(0.661) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الأولى.
3. الوسط الحسابي والانحراف ودرجة الحرية والقيمة الاحتمالية للعبارات والوسط الحسابي الفرض الصحيح أقرب الى (4).

4. قيمة مربع كأي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين على ما جاء في جميع عبارات الفرضية انحصرت بين [b]13.400 و[a]11.067 وبما أن هذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوي 5% فأن ذلك يسير الى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين ولصالح الموافقين على عبارات الفرضية.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الأولى والتي تنص على: (توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين الوصول للخدمات المالية للعملاء و تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة بالمصارف) تم التحقق من صحتها في جميع عبارات الفرضية وبالتالي تكون الفرضية قد أثبتت.

الفرضية الثانية :

م	العبارة	مربع كآي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
1	الافصاح عن التحويلات التى تتم في المصارف له دور في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة .	[a]8.333	3.50	1.137	4	0.008
2	الشركات التي لديها حسابات رسمية ماليه تعد التقارير ماليه منشورة تتمتع بلجودة	[b]9.200	3.50	0.861	3	0.027
3	لحصول الشركات على قروض أو خطوط ائتمان لدى المصاريف يجب أن تهتم بتحسين جوده تقاريرها الماليه.	[a]10.333	3.47	1.106	4	0.035
4	يساعدالافصاح عن المحتفظين بحسابات بنكيه في تحسين جودة التقارير الماليه .	[b]11.067	3.80	0.997	3	0.011
5	أن ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية يدل على جودة التقارير الماليه.	[b]7.867	3.67	1.028	3	0.049

يتضح من الجدول السابق الآتي :

1- الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية انحصرت بين (3.80) و(3.47)، وهذا الأوساط جميعها تتراوح في قيمة الوزنان الفرضين(أوافق) و(محايد) ، وبما أن الوسط الحسابي للفرضية ككل (3.58)نرجح الوزن النسبي لموافق وبتالي فأن المبحوثين موافقين على ما جاء في عبارات الفرضية الثانية .

2- اما الانحراف المعياري لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية لانحصر بين (1.137) و(0.861) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الثانية .

3- الوسط الحسابي والانحراف ودرجة الحرية والقيمة الاحتمالية للعبارات والوسط الحسابي الفرض الصحيح أقرب الى (3) و(4).

4- قيمة مربع كأي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين على ما جاء في جميع عبارات الفرضية انحصرت بين ([b]7.867 و [b]11.067) وبما أن هذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوي 5% فأن ذلك يشير الى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين ولصالح الموافقين على عبارات الفرضية.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي تنص على: **(توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استخدام العملاء للخدمات المالية و تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة بالمصارف)** تم التحقق من صحتها في جميع عبارات الفرضية وبالتالي تكون الفرضية قد أثبتت .

الفرضية الثالثة :

م	العبارة	مربع كآي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
1	لتحقيق جودة التقارير المالية لابد من المعرفة المالية للعاملين على إعدادها.	[b]15.067	4.27	0.907	3	0.002

2	يؤثر السلوك المالي للمصرف على جودة تقارير الماليه المنشوره ويساعد على تحسينها.	15.333[b]	4	0.830	3	0.002
3	أن تحقيق متطلبات الشفافية يساعد على تحسين جودة التقارير المالية المنشوره.	13.467[b]	4.13	1.074	3	0.004
4	أن الافصاح عن تكاليف استخدام الخدمات المالية يوفر الدقه وموثوقيه للقوائم الماليه المنشورة .	10.000[a]	3.73	1.202	4	0.040
5	تساعد المعرفة المالية لمعدي المعلومات الوارده في القوائم الماليه المنشورة على تحسين جودتها .	7.867[b]	3.87	1.279	4	0.002

يتضح من الجدول السابق الآتي :

1. الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية انحصرت بين (4.27) و(3.73)، وهذا الأوساط جميعها تتراوح في قيمة الوزنان الفرضين(أوافق) و(محايد) ، وبما أن الوسط الحسابي للفرضية ككل (4)نرجح الوزن النسبي لموافق وبتالي فأن المبحوثين موافقين على ما جاء في عبارات الفرضية الأولى .
2. اما الانحراف المعياري لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية لانحصر بين (1.279) و(0.830) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الأولى.
3. الوسط الحسابي والانحراف ودرجة الحرية والقيمة الاحتمالية للعبارات والوسط الحسابي الفرض الصحيح أقرب الى (4) و(3).

قيمة مربع كأي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين على ما جاء في جميع عبارات الفرضية انحصرت بين (15.333[b] 7.867[b]) وبما أن هذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوي 5% فأن ذلك يسير الى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين ولصالح الموافقين بشده على عبارات الفرضية.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثالثة والتي تنص على**: (**توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين جودة الخدمات المالية المقدمة للعملاء و تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة بالمصارف) تم التحقق من صحتها في جميع عبارات الفرضية وبالتالي تكون الفرضية قد أثبتت.

النتائج وتوصيات :

بعد إجراءات الدراسة الميدانية وإثبات الفرضيات توصل الباحث الى النتائج التالي :

اولاً : النتائج :

1- من العوائق التى تحد الشمول المالي هو جهل فئه كبيره من المتعاميلن بأهميته .
2- أن التقارير المالية المنشوره ماهي إلامفهوم واسع يضم دقة ووضوح وشفافية وموثوقيه التقارير الماليه المنشورة والعمل على تحسين الخصائص السابقة للمعلومات الوارده في التقارير فيها أنما هو تحسين لتقارير المالية .
3- أن تحسين المحاسبة ككل أنما هو تحسين لجودة التقارير المالية .
4- أن التحويلات التى تتم من خلال الشمول المالي وتوفير معلومات عنها تساعد على تحسين جودة التقارير المالية المنشورة .
5- يؤثر إستخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة من قبل المصارف السودانية على تحسين جودة تقاريرها المالية .
6- إن ارتفاع وتيره إستخدام الحسابات المصرفية دليل على دخول عدد كبير من شرائح وفئات المجتمع سوداني تحت مظله الشمول المالي .
7- يعتبر الشمول المالي أداه رقابية حكومية تعمل على التحكم بالحسابات المصرفية وحمايه المتعاملين وبما أن هناك تأثير على الشمول المالي فأن ذلك يعني تحسين جودة التقارير المالية.
8- وصول الخدمات المالية للعملاء يؤثر على تحسين جودة التقارير المالية .
9- من متطلبات تحسين جودة التقارير المالية يجب الإفصاح عن تكاليف إستخدام الخدمات الماليه .

10- لتوفير معلومات ماليه صحيحة عن الشمول المالي لابد من أن تكون التقارير المالية على درجة عالية من الشفافية والدقة والشمولية وأن تعمل المصارف على التحسين المستمر لها .

وبناءً عليه فقد أوصى الباحث بمايلي :

1- يجب التوعية بأهمية الشمول المالي وكيف يمكن من خلاله عمل رقابة على المستثمرين لدى البنوك مما يشجع المتعاملين على الدخول ضمن مظله الشمول المالي .
2- العمل على تعريف المصارف بأهمية تحسين جودة تقارير المالية وكيف يؤدي ذلك الى زيادة الستثمرين والمتعاملين مع المصارف .
3- يوصى الباحث بزيادة الجهود المبذولة في إحداث الشمول المالي في البيئة المصرفية السودانية والعمل على تعزيز ثقتهم بالقطاع المصارف .
4- يجب على القطاع المصرفي العمل على تسهيل الوصول الى الخدمات وتقليل تكليفتها وذلك بنسبة لذوي الدخول المحدودة .
5- على البنوك توفير خدمات خاصة وذلك لذوي الدخول المحدودة والاستعانة بتجارب الاقليمية في ذلك .

المراجع :

المراجع العربية :

1- حمد ، مجيد عبد زيد ، دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات (من وجهه نظر المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 12 ، العدد 4 ، قسم المحاسبة ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة الاقتصاد ، 2010م .

2- داغي ، بهناز على ، الشمول المالي :دولة قطر أنموذجاً ، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية ، الهيئه العالمية للتسويق الإسلامي بلندن ،المجلد الثاني ، العدد الأول ، 26-45 ص .

3- الشامي، اكرم يحيى علي، اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية– للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية . (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، عمان، الاردن، 2009 .

4- مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صند وق النقذ العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالية في الدول العربيه ،2015م ،ص3 .

5- مرعي ، عبد الرحمن ، المحاسبة المتوسطة (1) ، جامعة دمشق ، ص66 . المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية ، هدف التقارير المالية ذات الغرض العام وفائدتها وقيودها ، جمعية المجمع العربي للمحاسبيين القانونيين ، عمان ، الأردن ، مجموعة طلال أبو غزالة ، 2012م

6- معهد الدراسات المصرفية ، الشمول المالي، إضاءات :نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، السلسلة الثامنة العدد7 ، الكويت، فبراير 2016، ص2

المراجع الانجليزية :

[1] Alsagli, R. A. S., & Mizdraković, V. (2016). The auditors perception on the quality of financial reporting in Libyan banks. *International Journal Of Applied Research*, *2*(5), 331-334.

[2] Ananchotikul, S., & Eichengreen, B. (2009). Corporate governance reform in emerging markets: How much, why, and with what effects?. *Journal of the Japanese and International Economies*, *23*(2), 149-176.

[3] Chikalipah, S. (2017). What determines financial inclusion in Sub-Saharan Africa?. *African Journal of Economic and Management Studies*, *8*(1), 8-18.

[4] Demirgüç-Kunt, A., & Klapper, L. F. (2012). Measuring financial inclusion: The global findex database. *World bank policy research working paper*, (6025).

[5] Gras-Gil, E., Marin-Hernandez, S., & Garcia-Perez de Lema, D. (2012). Internal audit and financial reporting in the Spanish banking industry. *Managerial Auditing Journal*, *27*(8), 728-753.

[6] Mehrotra, A. N., & Yetman, J. (2015). Financial inclusion-issues for central banks. *BIS Quarterly Review March*.

[7] Subramanyam, K. R. (2014). *Financial statement analysis*. McGraw-Hill.